صندوق بوبيان للسوق النقدي بالدينار الكويتي الثاني
دولة الكويت

تقرير مراقب الحسابات المستقل والبيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

صندوق بوبيان للسوق النقدي بالدينار الكويتي الثاني
دولة الكويت

المحتويات	الصفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	2-1
بيان المركز المالي	3
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر	4
بيان التغيرات في صافي الموجودات العائدة إلى حاملي الوحدات القابلة للاسترداد	5
بيان التدفقات النقدية	6
إيضاحات حول البيانات المالية	18 – 7

كي بي ام جي القناعي وشركاه
برج الحمراء ، الدور 25
شارع عبدالعزيز الصقر
ص ب.24 ، الصفاة 13001
دولة الكويت
تلفون:7000 2228 965+

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة/ حاملي الوحدات المحترمين
صندوق بوبيان للسوق النقدي بالدينار الكويتي الثاني
دولة الكويت

التقرير على تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لصندوق بوبيان للسوق النقدي بالدينار الكويتي الثاني ("الصندوق")، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025 وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في صافي الموجودات العائدة إلى حاملي الوحدات القابلة للاسترداد والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية تتضمن ملخص للسياسات المحاسبية المادية والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2025، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية").

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في بند "*مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية* " في تقريرنا. نحن مستقلون عن الصندوق وفقًا لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق") كما قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لمتطلبات الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا.

مسؤوليات إدارة مدير الصندوق والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن إدارة مدير الصندوق مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية ومسؤولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه إدارة مدير الصندوق ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون إدارة مدير الصندوق هي المسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على متابعة أعماله على أساس الاستمرارية، والإفصاح إن أمكن عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بالإضافة إلى استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تعتزم إدارة مدير الصندوق إما تصفية الصندوق أو إيقاف عملياته؛ أو إذا كانت لا تمتلك بديلًا واقعيًا آخر باستثناء القيام بذلك.

المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

كي بي إم جي القناعي وشركاه، مراقبي حسابات بدولة الكويت ومكتب عضو في مؤسسة كي بي إم جي العالمية للمكاتب الأعضاء المستقلون والتابعة لشركة كي بي إم جي العالمية المحدودة، وهي شركة تضامن محدودة إنجليزية خاصة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائمًا الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر، بصورة فردية أو مجمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنية وحافظنا على أسلوب الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الصندوق.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل إدارة مدير الصندوق.

- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استنادا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي قد يثير شكًا جوهريًا حول قدرة الصندوق على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقب الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الصندوق عن متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المقرر لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية تم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

التقرير على المتطلبات النظامية والقانونية الأخرى

كذلك فإننا حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق وأن البيانات المالية تتضمن المعلومات التي نص عليها النظام الأساسي للصندوق وتعديلاته. برأينا، أن الصندوق يمسك سجلات محاسبية منتظمة. لم يرد لعلمنا أية مخالفات خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010، وتعديلاته، بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية أو النظام الأساسي للصندوق وتعديلاته على وجه يؤثر مادياً في نشاط الصندوق أو في مركزه المالي.

صافي عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات – ترخيص رقم 138
من كي بي إم جي القناعي وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في 29 يناير 2026

صندوق بوبيان للسوق النقدي بالدينار الكويتي الثاني
دولة الكويت

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	2025 دينار كويتي	2024 دينار كويتي
الموجودات			
النقد والنقد المعادل	*5*	**26,110,140**	14,748,771
ودائع الوكالة	*6*	**456,301,450**	449,319,300
موجودات أخرى	*7*	**5,803,739**	8,436,914
إجمالي الموجودات		**488,215,329**	472,504,985
المطلوبات			
مطلوبات أخرى	*9*	**22,455,899**	16,103,081
إجمالي المطلوبات		**22,455,899**	16,103,081
صافي الموجودات العائدة إلى حاملي الوحدات القابلة للاسترداد		**465,759,430**	456,401,904
متمثلة في:			
مساهمات حاملي الوحدات	*8*	**369,198,131**	375,499,370
فائض وحدات	*8*	**34,827,957**	36,451,052
أرباح مرحلة		**61,733,342**	44,451,482
الإجمالي		**465,759,430**	456,401,904
عدد الوحدات القائمة القابلة للاسترداد	*8*	**369,198,131**	375,499,370
صافي قيمة الموجودات للوحدة	*10*	**1.26154**	1.21545

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من هذه البيانات المالية.

مدير الصندوق

أمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق

صندوق بوبيان للسوق النقدي بالدينار الكويتي الثاني
دولة الكويت

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	**2025** **دينار كويتي**	2024 دينار كويتي
الإيرادات			
إيرادات وكالة		**18,871,629**	16,816,406
		18,871,629	16,816,406
المصاريف			
أتعاب الإدارة	*11*	**(1,492,012)**	(1,335,852)
أتعاب أمين الحفظ	*12*	**(44,558)**	(38,208)
أتعاب مراقب الاستثمار	*12*	**(44,558)**	(38,208)
أتعاب مهنية		**(5,500)**	(5,500)
مصاريف أخرى		**(3,141)**	(3,827)
صافي ربح السنة		**17,281,860**	15,394,811
الدخل الشامل الآخر		**-**	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**17,281,860**	15,394,811

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

صندوق بوبيان للسوق النقدي بالدينار الكويتي الثاني
دولة الكويت

بيان التغيرات في صافي الموجودات العائدة إلى حاملي الوحدات القابلة للاسترداد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	عدد الوحدات القائمة القابلة للاسترداد	مساهمات حاملي الوحدات دينار كويتي	فائض الوحدات دينار كويتي	أرباح مرحلة دينار كويتي	الإجمالي دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير 2025	**375,499,370**	**375,499,370**	**36,451,052**	**44,451,482**	**456,401,904**
صافي الربح وإجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	**17,281,860**	**17,281,860**
المعاملات مع حاملي الوحدات المسجلة مباشرة في حقوق الملكية					
اكتتاب في وحدات قابلة للاسترداد	**424,567,708**	**424,567,708**	**101,619,900**	-	**526,187,608**
استرداد وحدات قابلة للاسترداد	**(430,868,947)**	**(430,868,947)**	**(103,242,995)**	-	**(534,111,942)**
إجمالي المعاملات مع حاملي الوحدات	**(6,301,239)**	**(6,301,239)**	**(1,623,095)**	-	**(7,924,334)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2025	**369,198,131**	**369,198,131**	**34,827,957**	**61,733,342**	**465,759,430**
الرصيد في 1 يناير 2024	229,081,572	229,081,572	9,309,587	29,056,671	267,447,830
صافي الربح وإجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	15,394,811	15,394,811
المعاملات مع حاملي الوحدات المسجلة مباشرة في حقوق الملكية					
اكتتاب في وحدات قابلة للاسترداد	441,889,307	441,889,307	85,161,115	-	527,050,422
استرداد وحدات قابلة للاسترداد	(295,471,509)	(295,471,509)	(58,019,650)	-	(353,491,159)
إجمالي المعاملات مع حاملي الوحدات	146,417,798	146,417,798	27,141,465	-	173,559,263
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	375,499,370	375,499,370	36,451,052	44,451,482	456,401,904

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

صندوق بوبيان للسوق النقدي بالدينار الكويتي الثاني
دولة الكويت

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	2025 دينار كويتي	2024 دينار كويتي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي ربح السنة		**17,281,860**	15,394,811
التغيرات في:			
- ودائع وكالة		**(6,982,150)**	(230,214,300)
- موجودات أخرى		**2,633,175**	(3,342,755)
- مطلوبات أخرى		**6,352,818**	13,751,822
صافي التدفقات النقدية الناتجة من/ (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية		**19,285,703**	(204,410,422)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
اكتتاب في وحدات قابلة للاسترداد		**526,187,608**	527,050,422
استرداد وحدات قابلة للاسترداد		**(534,111,942)**	(353,491,159)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من الأنشطة التمويلية		**(7,924,334)**	173,559,263
صافي التغيرات في النقد والنقد المعادل		**11,361,369**	(30,851,159)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		**14,748,771**	45,599,930
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	*5*	**26,110,140**	14,748,771

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

1. التأسيس والنشاط

إن صندوق بوبيان للسوق النقدي بالدينار الكويتي الثاني ("الصندوق") هو صندوق مفتوح تأسس في 3 أغسطس 2016 في دولة الكويت. يخضع الصندوق لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.

يدار الصندوق من قبل شركة بوبيان كابيتال للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة) ("مدير الصندوق")، وتدار أنشطة الأمانة من قبل الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ك. (مقفلة) ("أمين الحفظ"). إن مدير الصندوق هو شركة تابعة لبنك بوبيان ش.م.ك.ع. ("بنك بوبيان" أو "الشركة الأم لمدير الصندوق")، والتي هي بدورها شركة تابعة لبنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. ("بنك الكويت الوطني" أو "الشركة الأم الرئيسية لمدير الصندوق").

عنوان المكتب المسجل لمدير الصندوق هو شركة بوبيان كابيتال للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)، ص.ب. 28950، الصفاة، 13150، دولة الكويت.

يهدف الصندوق إلى تحقيق عوائد على الأموال المستثمرة بطريقة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال الاستثمار في أدوات مالية قصيرة ومتوسطة المدى وإيداعات الوكالة والمرابحة لدى البنوك، والصكوك الإسلامية التي قد تطرحها الجهات الحكومية والشركات ذات الجودة العالية. وقد يستثمر الصندوق أيضا في صناديق أخرى في سوق نقدي ذات أهداف مماثلة. ويحق للصندوق الاستثمار في استثمارات مقومة بالدينار الكويتي أو أي عملات أخرى.

تبلغ مدة الصندوق خمس عشرة سنة من تاريخ تسجيله في سجل الصناديق لدى هيئة أسواق المال ويمكن تجديدها بعد ذلك لفترة مماثلة، بناءً على موافقة أكثر من 50% من حاملي الوحدات وموافقة هيئة أسواق المال.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من قبل مدير الصندوق ومراقب الاستثمار بتاريخ 28 يناير 2026.

2. أساس الإعداد

أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية")، والقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته، بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والنظام الأساسي للصندوق وتعديلاته.

ب) أساس القياس

تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية.

ج) عملة التعامل والعرض

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو أيضاً عملة التعامل للصندوق.

3. الأحكام والتقديرات

إن إعداد البيانات المالية يتطلب من الإدارة القيام بأحكام وتقديرات وافتراضات، والتي قد تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

لقد تم عمل التقديرات والافتراضات المرتبطة بها على أساس الخبرة التاريخية بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى، والتي يعتقد أن تكون معقولة وفقاً للظروف، وأن توفر نتائجها أساساً لعمل الأحكام حول القيم الحالية للموجودات والمطلوبات التي لا تظهر بسهولة من مصادر أخرى.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الضمنية بصورة مستمرة. يتم إدراج التغييرات في التقديرات في الفترة التي يتم فيها مراجعة التقديرات وفي أي فترات مستقبلية متأثرة.

4. السياسات المحاسبية المادية

قام الصندوق بتطبيق السياسات المحاسبية المادية المبينة أدناه في إعداد البيانات المالية، باستثناء ما هو مبين في إيضاح 4 (ب).

أ) المعايير الصادرة ولكن لم تدخل حيز التنفيذ بعد

نبين لكم أدناه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التي تم إصدارها، ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد، حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للصندوق. يعتزم الصندوق تطبيق هذه المعايير، متى كان ذلك ممكنا، عندما تصبح سارية المفعول. ومن المقدر أن هذه المعايير لن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية للصندوق.

- تصنيف وقياس الأدوات المالية – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7؛
- التعديلات على العقود التي تتعلق بالكهرباء المعتمدة على الطبيعة - التعديلات على والمعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7؛
- التحسينات السنوية على المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية – مجلد 11؛
- المعيار الدولي للتقارير المالية 18 العرض والإفصاح في البيانات المالية؛
- المعيار الدولي للتقارير المالية 19 الشركات التابعة بدون المساءلة العامة: الإفصاحات؛
- بيع أو المساهمة في الموجودات بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28.

ب) المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة والتفسيرات

قام الصندوق بتطبيق التعديلات التالية اعتبارًا من 1 يناير 2025 على النحو التالي، ولكنها لا تؤثر بشكل مادي على البيانات المالية للصندوق:

- عدم إمكانية صرف العملات الأجنبية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21؛

ج) الأدوات المالية

الاعتراف والقياس المبدئي
يتم الاعتراف مبدئيا بالموجودات والمطلوبات المالية إما في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يصبح فيه الصندوق طرفاً للأحكام التعاقدية لهذه الأدوات أو في تاريخ إنشائها.

يتم الاعتراف مبدئيًا بالموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، مع تسجيل تكاليف المعاملة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر. ويتم الاعتراف مبدئيا بالموجودات والمطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر زائداً أية تكاليف معاملات متعلقة مباشرة بحيازتها أو إصدارها.

التصنيف والقياس
يتم قياس الموجودات المالية بناء على نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية للأصل إما:

- بالموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة؛ أو
- بالموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ أو
- بالموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسارة.

كما في تاريخ بيان المركز المالي، لا يوجد لدى الصندوق أي موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة
يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في حال كانت تستوفي كلا الشرطين التاليين ولم تصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتمثل الهدف منه في الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- يترتب على بنودها التعاقدية في تواريخ محددة تدفقات نقدية تمثل فقط مدفوعات أصل القرض والربح على مبلغ أصل القرض القائم.

تقييم نموذج الأعمال
يحدد الصندوق نموذج أعماله بالمستوى الذي يعكس على أكمل وجه كيفية إدارته لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق أهداف نشاطه. لا يتم تقييم نموذج أعمال الصندوق على أساس كل أداة على حدة ولكن على مستوى أعلى من المحافظ الاستثمارية المجمعة ويعتمد على عدد من العوامل القابلة للقياس. تتضمن المعلومات المأخوذة في الاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف المقررة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات في الممارسة العملية؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال المذكور) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛ و
- تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، وتوقعاته بشأن نشاط المبيعات المستقبلية.

يعتمد تقييم نموذج الأعمال على التصورات المتوقعة بصورة معقولة بدون أخذ تصور "الحالة الأسوأ" أو تصور "حالة الضغط" في الاعتبار. في حال تحقيق تدفقات نقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للصندوق، لا يقوم الصندوق بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال المذكور، ولكن يدرج تلك المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي يتم إنشاؤها أو شراؤها حديثاً في المستقبل.

تقييم إذا ما كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل القرض والربح (اختبار مدفوعات أصل القرض والربح فقط)

يقوم الصندوق بتقييم البنود التعاقدية للموجودات المالية لتحديد إذا ما كانت تستوفي اختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط. يُعرّف "أصل القرض" لغرض هذا الاختبار بأنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي ويمكن أن يتغير على مدى مدة الأصل المالي. يُعرّف الربح بأنه المقابل نظير القيمة الزمنية للمال ونظير مخاطر الائتمان المرتبطة بأصل القرض ومقابل مخاطر وتكاليف التمويل الأساسية الأخرى، وكذلك، هامش الربح.

عند تقييم إذا ما كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل القرض والربح، يأخذ الصندوق في الاعتبار إذا ما كان الأصل المالي يحتوي على بند تعاقدي من شأنه تغيير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث أنه قد لا يستوفي هذا الشرط. يأخذ الصندوق في الاعتبار:

- الأحداث الطارئة التي يمكن أن تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- شروط الدفعات مقدماً وتمديدها؛
- البنود التي تقيد مطالبة الصندوق بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (مثل ترتيبات الموجودات بدون حق الرجوع)؛ و
- الخصائص التي تعدل مقابل القيمة الزمنية للمال – مثل التعديل الدوري لأسعار الربح.

إن البنود التعاقدية التي ينشأ عنها أكثر من الحد الأدنى للتعرض للمخاطر أو التذبذب في التدفقات النقدية التي لا ترتبط بترتيب تمويل أساسي لا يترتب عليها تدفقات نقدية تعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل القرض والربح. وفي مثل هذه الحالات، يقاس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تتضمن الموجودات المالية النقد والنقد المعادل والاستثمارات في صكوك وإيداعات الوكالة والموجودات الأخرى.

النقد والنقد المعادل
يتضمن النقد والنقد المعادل نقد لدى البنوك وودائع الوكالة التي تبلغ فترات الاستحقاق لها ثلاثة أشهر أو اقل. يخضع النقد والنقد المعادل لتغيرات غير جوهرية في قيمتها العادلة ويتم استخدامها من قبل الصندوق لإدارة التزاماته قصيرة الأجل.

ودائع الوكالة
يتم قياس ودائع الوكالة مبدئيًا بالقيمة العادلة (سعر المعاملة). لاحقا للاعتراف المبدئي، يتم قياس ودائع الوكالة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي ناقصًا أي خسائر انتمان متوقعة.

الموجودات الأخرى
سوف يتم الاعتراف بالموجودات الأخرى الناتجة من أنشطة الصندوق بالتكلفة المطفأة حيث إن الإدارة توصلت إلى أن هذه الموجودات يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ومن المتوقع أن يترتب عليها تدفقات نقدية تمثل فقط أصل القرض والربح.

قام الصندوق بتحليل خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لهذه الأدوات وتوصل إلى أنها تستوفي معايير القياس طبقاً لطريقة التكلفة المطفأة. وبالتالي، لا يوجد تغيير في تصنيف هذه الأدوات.

يتم القياس اللاحق للموجودات الأخرى بالمبالغ الأصلية غير المخصومة المتعاقد عليها ناقصاً أي خسائر انتمان متوقعة. يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة عند الاستبعاد ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

إعادة تصنيف الموجودات المالية
لا يقوم الصندوق بإعادة تصنيف موجوداته المالية بعد الاعتراف المبدئي بها إلا في الظروف الاستثنائية التي يقوم فيها الصندوق بشراء أو بيع أو إنهاء قسم من أقسام النشاط.

المطلوبات المالية
يتم الاعتراف بجميع المطلوبات المالية مبدئياً في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي يصبح فيه الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يُصنف الصندوق المطلوبات المالية غير المشتقة إلى فئة المطلوبات المالية. يتم الاعتراف بهذه المطلوبات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة ناقصًا أي تكاليف معاملات متعلقة بها مباشرة. لاحقًا للاعتراف المبدئي، يتم قياس هذه المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

تتضمن المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة مطلوبات أخرى. لا يحتفظ الصندوق بأي مطلوبات مالية مشتقة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

طبق الصندوق منهجية عامة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة على الموجودات المالية. وفقاً للطريقة العامة، يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على ثلاث مراحل. بالنسبة لمخاطر الائتمان التي لم تتعرض لازدياد جوهري منذ الاعتراف المبدئي، فيتم احتساب مخصص لخسائر الائتمان الناتجة من أحداث التعثر المحتملة خلال مدة 12 شهر التالية (خسائر الائتمان المتوقعة خلال 12 شهر-المرحلة 1). بالنسبة للمخاطر التي تعرضت للازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، فيتم احتساب مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى الأعمار المتبقية للتعرض دون النظر توقيت إلى التعثر (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة - المرحلة 2). بالإضافة إلى ذلك، يقيس الصندوق مخصصات الخسائر بقيمة تعادل خسائر الائتمان على مدى عمر الأداة التي انخفضت قيمتها الائتمانية استنادا إلى الدليل الموضوع للانخفاض في القيمة (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المصنفة في المرحلة 3).

في تاريخ كل بيان مركز مالي، يقوم الصندوق بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي من خلال مقارنة مخاطر التعثر التي حدثت على مدار العمر المتوقع المتبقي اعتباراً من تاريخ بيان المركز المالي مع مخاطر التعثر في تاريخ الاعتراف المبدئي بالأداة المالية. يستخدم الصندوق مزيجًا من المعايير النوعية والكمية لتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان. يتم تحويل الموجودات المالية إلى المرحلة 2 بمجرد التأكد من وجود زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

يفترض الصندوق أن مخاطر الائتمان على أصل مالي قد زادت زيادة كبيرة إذا تجاوزت مدة استحقاقها أكثر من 30 يومًا.

في تاريخ كل بيان مركز مالي، يقوم الصندوق أيضاً بإجراء تقييم لتحديد ما إذا انخفضت القيمة الائتمانية للموجودات المالية. يعتبر الصندوق أن الأصل المالي قد تعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية في حالة وقوع حدث واحد أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتلك الأدوات المالية. تصنف كافة الموجودات المالية التي تعرضت للانخفاض في القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 3 لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان بالنسبة للموجودات المالية قد ارتفعت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي، ينظر الصندوق في المعلومات المعقولة والمؤيدة، بما في ذلك التحليل النوعي والكمي على أساس التجربة السابقة، بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

استبعاد الأدوات المالية

يقوم الصندوق باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الأصل أو عندما يقوم الصندوق بنقل الحقوق لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية على الأصل المالي في معاملة تنتقل فيها كافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي. إن أي حصة في تلك الموجودات المالية المستبعدة التي تم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل الصندوق يتم تسجيلها كأصل أو التزام مالي منفصل.

يقوم الصندوق باستبعاد الالتزام المالي عند الوفاء بالتزاماته التعاقدية أو إلغائها أو انتهائها.

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية، ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي إذا كان هناك حق قانوني نفاذ وساري حاليًا لمقاصة المبالغ المعترف بها، وكانت هناك نية للتسوية على أساس الصافي، لبيع الموجودات وتسوية المطلوبات في ذات الوقت.

د) مساهمات حاملي الوحدات

يقوم الصندوق بتصنيف الأدوات المالية المصدرة كمطلوبات مالية أو أدوات حقوق الملكية وفقا لمضمون الشروط التعاقدية للأدوات المالية.

لدى الصندوق فئة واحدة من الوحدات القابلة للاسترداد المصدرة. هذه الوحدات هي أكثر الفئات تبعية للأدوات المالية المصدرة من قبل الصندوق، وهي تخول حاملي الوحدات الحق في صافي الموجودات المتبقية عند التصفية، بعد سداد القيمة الاسمية للوحدات. تمنح الوحدات القابلة للاسترداد للمستثمرين الحق في طلب الاسترداد نقدا بقيمة تتناسب مع حصة المستثمر في صافي موجودات الصندوق في تاريخ الاسترداد وكذلك في حال التصفية.

تستوفي وحدات الصندوق القابلة للاسترداد جميع هذه الشروط المطلوب استيفاؤها للأدوات المالية ذات خيار البيع التي تتضمن التزام تعاقدي من جانب الصندوق لإعادة شراء أو استرداد هذه الأداة نقدا أو مقابل أصل مالي آخر يتم تصنيفه ضمن حقوق الملكية.

هـ) فائض / عجز الوحدات

عند إصدار الوحدات، يتم إضافة / خصم الفائض / العجز الناتج من الفرق بين آخر صافي قيمة للموجودات والقيمة الاسمية إلى حساب عجز/ فائض الوحدات. عند الاسترداد، يتم إضافة الأقساط مستحقة السداد إلى حساب عجز/ فائض الوحدات. وبالنسبة للوحدات المستردة بسعر أقل من القيمة الاسمية، يتم خصم الفرق من حساب عجز / فائض الوحدات.

و) المخصصات

يتم تحقق المخصص في حال كان على الصندوق، نتيجة لحدث ماضي، التزامات قانونية حالية أو استدلالية يمكن تقديرها بشكل موثوق فيه ويكون من المحتمل أن يتطلب تسوية هذا الالتزام تدفق منافع اقتصادية خارج الصندوق.

ز) صافي قيمة الموجودات للوحدة

يتم احتساب صافي قيمة الموجودات للوحدة وفقا للنظام الأساسي للصندوق، وتعديلاته عن طريق تقسيم صافي الموجودات العائدة إلى حاملي الوحدات القابلة للاسترداد المفصح عنها في بيان المركز المالي على عدد الوحدات القائمة القابلة للاسترداد في تاريخ بيان المركز المالي.

ح) تحقق الإيرادات

تتحقق إيرادات الوكالة على أساس التوزيع الزمني باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. تتألف إيرادات الوكالة المعروضة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر من الربح الناتج عن الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة التي تم احتسابها على أساس معدل الربح الفعلي.

يتم احتساب معدل الربح الفعلي عند الاعتراف المبدئي بأداة مالية على اعتبار أنه المعدل الذي يخصم المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المتوقعة على مدار العمر المتوقع للأدوات المالية إلى إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي.

عند احتساب الإيرادات، يتم تطبيق معدل الربح الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل عندما يكون الأصل غير منخفض القيمة الائتمانية. غير أنه بالنسبة للموجودات المالية التي أصبحت منخفضة القيمة الائتمانية لاحقًا للاعتراف المبدئي، يتم احتساب الإيرادات من خلال تطبيق معدل الربح الفعلي على التكلفة المطفأة للموجودات المالية. في حال لم يعد الأصل منخفض القيمة الائتمانية، فمن ثم ينتقل احتساب الإيرادات إلى أساس الإجمالي.

ط) المصاريف

يتم إثبات جميع المصاريف، بما في ذلك أتعاب الإدارة وأتعاب أمين الحفظ وأتعاب مراقب الاستثمار والمصاريف الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر على أساس مبدأ الاستحقاق.

ي) قياسات القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس الأدوات المالية في تاريخ كل بيان مركز مالي. إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه مقابل بيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام؛ أو
- في حال غياب السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام.

يجب أن يكون دخول الصندوق إلى السوق الرئيسي أو الأكثر ربحًا متاحًا.

يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية.

عند قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي، يتم مراعاة قدرة المشارك في السوق على تحقيق المنافع الاقتصادية من خلال أفضل وأمثل استخدام للأصل أو بيعه لمشارك آخر في السوق سوف يقوم باستخدام الأصل بأفضل وأمثل استخدام له.

يستخدم الصندوق أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي يتوفر من أجلها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والتي تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة؛
- المستوى 2: أساليب تقييم يكون بها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر؛
- المستوى 3: أساليب تقييم يكون بها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.

أما بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية على أساس متكرر، فإن الصندوق يحدد ما إذا كانت الانتقالات قد حدثت بين مستويات التسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

ولغرض إفصاحات القيمة العادلة، حدد الصندوق فئات للموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى تسلسل القيمة العادلة على النحو الموضح أعلاه.

5. النقد والنقد المعادل

	2025	2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
النقد لدى البنك	**22,290,140**	9,498,771
ودائع الوكالة ذات فترات استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل	**3,820,000**	5,250,000
	26,110,140	14,748,771

إن بعض أرصدة النقد لدى البنوك يتم إيداعها لدى أطراف ذات صلة (إيضاح 13).

تمثل ودائع الوكالة قصيرة الأجل، ذات فترات استحقاق أصلية أقل من ثلاثة أشهر، ودائع ثابتة لدى البنوك المحلية. إن هذه الودائع مقومة بالدينار الكويتي، وتحمل معدل ربح سنوي قدره 3% (2024: 3.50%). إن ودائع الوكالة قصيرة الأجل يتم إيداعها لدى أطراف ذات صلة (إيضاح 13).

6. ودائع الوكالة

تمثل ودائع الوكالة ودائع ثابتة ذات فترات استحقاق أصلية أكثر من ثلاثة أشهر (تسعون يومًا) مودعة لدى بنوك محلية. إن هذه الودائع مقومة بالدينار الكويتي وتحمل ربحًا بمعدل يتراوح من 4% إلى 4.43% (2024: 3.75% إلى 4.70%) سنويا. إن بعض ودائع الوكالة يتم إيداعها لدى طرف ذي صلة (إيضاح 13).

7. موجودات أخرى

	2025 دينار كويتي	2024 دينار كويتي
ربح مستحق	**5,798,176**	8,435,655
مدفوعات مقدما	**5,563**	1,259
	5,803,739	8,436,914

8. مساهمات حاملي الوحدات وفائض الوحدات

مساهمات حاملي الوحدات

كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ رأس المال المُصدر والمدفوع للصندوق 369,198,131 دينار كويتي موزعة على 369,198,131 وحدة قابلة للاسترداد (2024: 375,499,370 دينار كويتي موزعة على 375,499,370 وحدة قابلة للاسترداد بقيمة اسمية 1 دينار كويتي لكل وحدة).

فائض الوحدات

يمثل فوائض القيمة الاسمية عند معاملات الاكتتاب في / استرداد وحدات الصندوق.

9. مطلوبات أخرى

	2025 دينار كويتي	2024 دينار كويتي
استردادات مستحقة (إيضاح 13) *	-	15,609,920
اكتتابات قيد التخصيص **	**22,287,772**	321,709
أتعاب مستحقة للإدارة (إيضاح 13)	**143,122**	143,468
مصاريف مستحقة	**24,518**	24,637
أرصدة دائنة أخرى	**487**	3,347
	22,455,899	16,103,081

* تمثل الاستردادات المستحقة المبلغ المستحق لحاملي الوحدات مقابل استرداد وحداتهم الخاصة بهم كما في 31 ديسمبر 2024. وقد قام الصندوق بسداد هذا المبلغ في 5 يناير 2025.

** إن الاكتتابات قيد التخصيص تمثل مبلغ تم استلامه من مكتتبين جدد بالصندوق. يتم الاكتتاب في الصندوق عن طريق تقديم طلب بذلك إلى مدير الصندوق أو وكيل البيع. يجب أن تكون الاكتتابات طبقاً لصافي قيمة الموجودات لكل وحدة في يوم التقييم ذي الصلة الذي يحل بعد تقديم الاكتتاب.

10. صافي قيمة الموجودات للوحدة

	2025	2024
صافي الموجودات العائدة إلى حاملي الوحدات القابلة للاسترداد (دينار كويتي)	**465,759,430**	456,401,904
عدد الوحدات القائمة	**369,198,131**	375,499,370
صافي قيمة الموجودات للوحدة (دينار كويتي)	***1.26154***	*1.21545*

11. أتعاب الإدارة

يستحق مدير الصندوق لقاء أداء المهام الموكلة إليه المنصوص عليها في النظام الأساسي للصندوق، وتعديلاته، أتعاب سنوية بنسبة حتى 1% (2024: 1%) من صافي قيمة موجودات الصندوق ولا تتجاوز 5% من صافي قيمة موجودات الصندوق. تحتسب هذه الأتعاب أسبوعيا وتدفع في نهاية كل شهر طوال مدة الصندوق (إيضاح 13).

12. أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

أبرم الصندوق اتفاقيتين منفصلتين من الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ك. (مقفلة) لأداء مهام أمين الحفظ ومراقب الاستثمار. وطبقا للاتفاقيتين، يستحق أمين الحفظ ومراقب الاستثمار كل على حدة، لقاء أداء المهام الموكلة إليه المحددة في النظام الأساسي، وتعديلاته، وبعد إتمام إجراءات تأسيس الصندوق وبدء النشاط، تقاضي أتعاب سنوية تحدد وفق نسبة مئوية من صافي قيمة موجودات الصندوق على النحو التالي:

- 0.045% من صافي قيمة الموجودات عن أول 20,000,000 دينار كويتي (2024: 0.045% من صافي قيمة الموجودات عن أول 20,000,000 دينار كويتي)؛ و
- 0.008% من صافي قيمة الموجودات التي تزيد عن 20,000,000 دينار كويتي (2024: 0.008% من صافي قيمة الموجودات التي تزيد عن 20,000,000 دينار كويتي).

يتم احتساب هذه الأتعاب أسبوعيًا وتدفع في نهاية كل ربع سنة طوال مدة الصندوق.

13. الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في مدير الصندوق والشركة الأم لمدير الصندوق وحاملي الوحدات الرئيسيين والشركات التي يملكون حصصا رئيسية فيها أو تلك التي يمكنها ممارسة تأثير هام عليها. إن جميع المعاملات مع الأطراف ذات الصلة تتم بموجب شروط يتم الموافقة عليها من قبل مدير الصندوق.

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة:

	2025	2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
بيان المركز المالي		
الأرصدة لدى الشركة الأم لمدير الصندوق		
النقد والنقد المعادل	**26,108,937**	14,745,806
ودائع الوكالة	**395,756,450**	448,781,300
موجودات أخرى	**5,415,267**	8,422,500
استردادات مستحقة لحاملي الوحدات (إيضاح 9)	-	15,609,920
الأرصدة لدى مدير الصندوق		
أتعاب مستحقة للإدارة (إيضاح 9)	**143,122**	143,468
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر		
المعاملات مع الشركة الأم لمدير الصندوق		
إيرادات وكالة	**17,755,742**	16,663,707
المعاملات مع مدير الصندوق		
أتعاب إدارة (إيضاح 11)	**1,492,012**	1,335,852

يشترط القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته على ألا تقل مساهمة مدير الصندوق في وحدات الصندوق عن 100,000 دينار كويتي. كما ينص النظام الأساسي للصندوق وتعديلاته على أنه يتعين أيضًا على مدير الصندوق الاحتفاظ بما لا يزيد عن 90% من إجمالي صافي قيمة الموجودات للصندوق في أي وقت من الأوقات.

إن عدد الوحدات العائدة إلى مدير الصندوق بتاريخ بيان المركز المالي بلغ 977,724 وحدة بمبلغ 1,233,441 دينار كويتي والذي يمثل نسبة 0.26% (2024: 977,724 وحدة بمبلغ 1,188,378 دينار كويتي والذي يمثل نسبة 0.26%) من صافي قيمة موجودات الصندوق.

إن عدد الوحدات العائدة إلى الشركة الأم لمدير الصندوق بتاريخ بيان المركز المالي بلغ 36,596,998 وحدة بمبلغ 46,168,698 دينار كويتي والذي يمثل 9.91% (2024: 17,405,903 وحدة بمبلغ 21,156,060 دينار كويتي والذي يمثل 4.64%) من صافي قيمة موجودات الصندوق.

إن عدد الوحدات العائدة إلى شركة تابعة للشركة الأم لمدير الصندوق بتاريخ بيان المركز المالي بلغ 312,687 وحدة بمبلغ 394,468 دينار كويتي والذي يمثل 0.08% (2024: 218,908 وحدة بمبلغ 266,072 دينار كويتي والذي يمثل 0.06%) من صافي قيمة موجودات الصندوق.

14. إدارة المخاطر المالية

نتيجة لاستخدام الأدوات المالية، يتعرض الصندوق للمخاطر التالية:

- مخاطر السوق؛
- مخاطر الائتمان؛ و
- مخاطر السيولة.

يبين هذا الإيضاح معلومات حول تعرض الصندوق لكل من المخاطر أعلاه، كما يوضح أهداف الصندوق وسياساته وإجراءاته نحو قياس تلك المخاطر وإدارتها وكيفية إدارة مساهمات حاملي الوحدات.

إطار عمل إدارة المخاطر

يتولى مدير الصندوق المسؤولية العامة لإعداد والإشراف على الإطار العام لإدارة المخاطر لدى الصندوق. كما أن مدير الصندوق مسؤول عن وضع سياسات إدارة المخاطر بالصندوق ومراقبتها.

تم إعداد سياسات إدارة المخاطر لدى الصندوق بهدف التعرف على المخاطر التي تواجه الصندوق وتحليلها، ووضع حدود وضوابط مخاطر ملائمة، ومراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالحدود الموضوعة. وتتم مراجعة سياسات ونظم إدارة المخاطر بشكل منتظم لتعكس التغيرات التي تحدث في ظروف السوق وفي أنشطة الصندوق. يحافظ الصندوق على مراكز متعددة من الأدوات المالية قائمة على استراتيجية إدارة الاستثمار الخاصة بمدير الصندوق والتي يتم استخلاصها بشكل رئيسي من أهداف استثمار الصندوق كما هو مبين في إيضاح رقم 1.

وفيما يلي نبين المخاطر التي يتعرض لها الصندوق:

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تكبد الصندوق لخسائر مالية نتيجة حركة معاكسة في سعر سوق الاستثمارات أو معدلات الربح وأسعار صرف العملات الأجنبية. كما يقوم مدير الصندوق بمراقبة كافة مراكز السوق لدى الصندوق على أساس دوري.

مخاطر أسعار الأسهم
إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر التقلبات في قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار الأسهم بالسوق أو صافي قيمة الموجودات، سواء كان ذلك نتيجة عوامل محددة مرتبطة بكل استثمار على حدة أو بالجهة المصدرة للاستثمار أو العوامل التي تؤثر على كافة الأدوات المتداولة في السوق.

في تاريخ بيان المركز المالي، لا يتعرض الصندوق لمخاطر أسعار الأسهم حيث لا يوجد لدى الصندوق استثمارات في أدوات حقوق الملكية.

مخاطر معدلات الربح
إن مخاطر معدلات الربح تتمثل في تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة التغير في معدلات الربح بالسوق.

إن موجودات الصندوق التي تحقق الربح تتمثل في ودائع الوكالة لدى مؤسسات مالية محلية. وهي لا تخضع لمخاطر معدل الربح حيث إنها تحمل ربحًا بمعدلات ثابتة.

ليس لدى الصندوق أي مطلوبات جوهرية تحمل فائدة.

مخاطر العملة
تتمثل مخاطر العملة في التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب تغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية.

لا يتعرض الصندوق لمخاطر هامة بالنسبة للعملات الأجنبية حيث أن موجوداته ومطلوباته مقومة بعملة التعامل.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عجز أحد أطراف الأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته أو ارتباطاته التعاقدية بما يترتب عليه تكبد الصندوق لخسارة مالية. إن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر فيما يتعلق بمخاطر الائتمان الناتج من الموجودات المالية للصندوق تتكون من النقد والنقد المعادل وودائع الوكالة وموجودات أخرى والتي يتم الاحتفاظ بها بشكل أساسي لدى طرف ذي صلة وبنوك ذات تصنيف ائتماني مرتفع.

المبالغ الناتجة عن خسائر الائتمان المتوقعة
تحتسب خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً لكافة الموجودات المالية للصندوق بما أن جميع الموجودات المالية تقع في المرحلة 1. لا يوجد أي تحويلات خلال السنة بين المرحلة 1 أو المرحلة 2 أو المرحلة 3، حيث لا يوجد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي.

إجمالي مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة المحتسب للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 يبلغ لا شيء دينار كويتي (2024: لا شيء دينار كويتي).

تركز المخاطر والحد الأقصى للتعرض للمخاطر
ينشأ التركز عندما يشترك عدد من الأطراف في أنشطة أعمال مماثلة أو أنشطة في ذات الإقليم الجغرافي أو يكون لديهم عوامل اقتصادية مماثلة يمكن أن تتسبب في تأثر قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بشكل مماثل بسبب التغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو ظروف أخرى. تشير التركزات إلى التأثر النسبي لأداء الصندوق بالتطورات التي تؤثر على قطاع معين أو إقليم جغرافي معين. لا يتعرض الصندوق لتركز كبير في أطراف مقابلة أو مجالات أعمال محددة.

تحليل جودة الائتمان
تمثل القيم الدفترية للموجودات المالية الحد الأقصى لمخاطر الائتمان.

	2025	2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
النقد والنقد المعادل	**26,110,140**	14,748,771
إيداعات وكالة	**456,301,450**	449,319,300
موجودات أخرى (باستثناء المدفوعات مقدما)	**5,798,176**	8,435,655
	488,209,766	472,503,726

** باستثناء المصروفات المدفوعة مقدمًا*

جودة ائتمان الأدوات المالية

يتم تصنيف الموجودات غير المصنفة وفقًا لتصنيفات الائتمان الداخلية للأطراف المقابلة. يمكن تقييم جودة ائتمان الموجودات المالية غير المتأخرة وغير منخفضة القيمة عبر الإشارة إلى المعلومات التاريخية عن معدلات تأخر الطرف المقابل. تعرضات مخاطر الائتمان المعرفة على أنها "غير مصنفة" تحت بند الجودة "القياسية" تشمل كافة التسهيلات التي يكون فيها أداء السداد ملتزما بالشروط التعاقدية بالكامل وغير "منخفضة القيمة". من المتوقع أن تكون الموجودات الأخرى قابلة للاسترداد بالكامل. ليس من ممارسة الصندوق الحصول على ضمان مقابل الأرصدة المدينة.

كما في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024 كانت الموجودات المالية كافة غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها ومودعة لدى مؤسسات مالية بتصنيف ائتماني أعلى من BBB.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته الناتجة عن المطلوبات المالية التي يتم تسويتها عن طريق تقديم النقد أو أصل مالي آخر. إن أسلوب الصندوق في إدارة مخاطر السيولة هو التأكد، قدر الإمكان، من توافر السيولة الكافية لتلبية التزاماتها عند استحقاقها في الظروف العادية وأوقات الضغط، وذلك دون تكبد أية خسائر غير مقبولة أو التعرض لمخاطر المساس بسمعة الصندوق.

بتاريخ بيان المركز المالي، فإن مخاطر السيولة لدى الصندوق ضئيلة حيث إن جزء كبير من موجوداته محتفظ به في صورة نقد ونقد معادل ولا يوجد لديه أي مطلوبات مالية كبيرة. تستحق جميع المطلوبات المالية للصندوق خلال 12 شهرًا من تاريخ بيان المركز المالي.

15. القيمة العادلة للأدوات المالية

تمثل القيمة العادلة المبلغ المستلم مقابل بيع أصل معين أو المبلغ المدفوع نظير تحويل التزام معين في إطار معاملة منظمة تتم بين الشركات المشاركة بالسوق وذلك في تاريخ قياس القيمة العادلة بالمبلغ الأصلي، أو في حال عدم توافره، في السوق الأكثر ربحية الذي يتعامل به الصندوق في ذلك التاريخ.

كما في تاريخ بيان المركز المالي، لا تختلف القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية وذلك بسبب طبيعة هذه الأدوات قصيرة ومتوسطة الأجل.

16. مطلوبات المحتملة والالتزامات

لا توجد مطلوبات محتملة أو التزامات رأسمالية قائمة كما في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024.

17. إدارة رأس المال

إن النظام الأساسي للصندوق وتعديلاته، يُحدد الحد الأدنى لرأس المال الذي يجب الاحتفاظ به من قبل الصندوق، وذلك وفقًا لمتطلبات هيئة أسواق المال.

يُدير الصندوق هيكل رأس المال من أجل إجراء التعديلات على رأس المال بما يتوافق مع التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر المصاحبة لعملياته.

يُلخص الجدول التالي رأس المال المحتفظ به لدى الصندوق:

	2025	2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
مساهمات حاملي الوحدات	**369,198,131**	375,499,370
متطلبات الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي	**2,000,000**	2,000,000

18. أحداث لاحقة

حتى تاريخ التصريح بإصدار هذه البيانات المالية، كانت هناك معاملات استرداد واكتتاب بمبلغ 19,912,764 دينار كويتي ومبلغ 58,301,870 دينار كويتي على التوالي.

19. الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية

لا توجد مخالفات لأحكام الشريعة الإسلامية كما هو محدد من قبل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي للصندوق.

التاريخ: 2026/01/21م

السادة/ صندوق بوبيان للسوق النقدي بالدينار الكويتي الثاني المحترمون

الموضوع: تقرير التدقيق الشرعي الخارجي للفترة المالية 2025/01/01 – 2025/12/31

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وفقاً إلى عقد الارتباط الموقع معكم فإن شركة التدقيق الشرعي الخارجي تقوم على أعمال الصندوق للتأكد من التزامها بالمعايير المعتمدة أو بالقرارات والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.

ولجعل عملية التدقيق الشرعي الخارجي أكثر كفاءة وفعالية فإن إجراءات التدقيق على العمليات التنفيذية للمؤسسات المالية الإسلامية تتم وفقاً لمعايير التدقيق الشرعي لشركتنا والحوكمة الصادرة عن الجهات الرقابية (هيئة أسواق المال – البنك المركزي الكويتي) ووفقاً للمعايير الدولية (صادرة من هيئة المحاسبة ولمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية) التي تتطلب قيامنا بالتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول لموافقة العمليات التنفيذية للمؤسسات المالية الإسلامية للمعايير المعتمدة أو لقرارات هيئة الرقابة الشرعية.

الممثل القانوني والمدقق الشرعي

ضاري ليث العتيقي

راس المال المدفوع: 250.000 د.ك
سجل التجاري 116861

Tel:00965 22960565
Fax: 00965 22413369
P.O.box: 957 Surra
Code 45710
E-mail: da@tadqiq.com.kw
www.tadqiq.com.kw
State of Kuwait

نطاق العمل:

فإن نطاق العمل يتحدد بعد قيام المدقق الشــرعي الخارجي بالتدقيق على الأنشــطة والعمليات ومن مدى التزام الصـندوق في تنفيذ العقود والمعاملات طبقاً للفتوى وللقرارات الصـادرة من هيئة الرقابة الشـرعية خلال الفترة.

مسؤولية الصندوق:

تقع مسؤولية الصندوق بالالتزام بتنفيذ جميع أعماله المعتمدة طبقاً لأحكام الشرعية الإسلامية من قبل الإدارة.

مسؤولية التدقيق الشرعي الخارجي:

إن مسؤوليتنا تنحصر في إبداء رأي مستقل في مدى مطابقة معاملات الصندوق وأنشطته وجميع أعماله لأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات هيئة الرقابة الشرعية للصندوق.

مهام التدقيق الشرعي الخارجي:

لقد قمنا بالتخطيط لأعمال التدقيق الشرعي الخارجي ولتحقيق العمل المطلوب قمنا بالآتي:

- فحص مجالات التدقيق.
- وضع سياسة أسلوب التدقيق (العينة / شامل) طبقا لنوع المجال.
- التنسيق مع الجهات المسؤولة عن اجراء العمليات بجميع طرق التواصل.
- القواعد المرجعية لتلك التعاملات (المعايير المعتمدة، قرارات هيئة الرقابة الشرعية).
- الاطلاع على العقود والعمليات المعتمدة والتعاملات الأوراق المالية.
- الاطلاع على التقرير الشرعي الداخلي.
- إجراءات التدقيق التي أدت للتوصل لنتائج أعماله الواردة في التقرير.
- الزيارات الميدانية والمراسلات وغيرها وفق الجداول والنماذج المعدة لذلك.
- تقييم المخاطر الشرعية.
- وضع الحلول الشرعية للمخالفات –إن وجدت – سواء في التعاملات المالية أو تنفيذها.
- اعداد تقرير التدقيق الشرعي وإبداء الرأي.
- متابعة الإجراءات التصحيحية في التدقيق.

راس المال المدفوع: 250.000 د.ك
سجل التجاري 116861

Tel:00965 22960565
Fax: 00965 22413369
P.O.box: 957 Surra
Code 45710
E-mail: da@tadqiq.com.kw
www.tadqiq.com.kw
State of Kuwait

التواصل والزيارات الميدانية:

وكما قمنا بالتواصل مع إدارة الصندوق خلال الفترة المذكورة.

إدارة المخاطر الشرعية:

نظرا لارتباط عمل الصندوق والانشطة والمعاملات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وفق ما ينص عليه النظام الأساسي للصندوق فتنوع درجات المخاطر الشرعية بحسب الإدارة المختصة ذات العلاقة بالمعاملة وتحدد درجة المخاطر بحسب طبيعة المخالفة والملاحظة سواء كانت في شكلها الاجرائي أو التنظيمي أو المالي.

وقد تمت دراسة نظام التدقيق وفق مفهوم المخاطر الشرعية للإدارة المدقق عليها وكذلك تم الاطلاع على السياسات والإجراءات لإدارة المخاطر الشرعية وعلى تصنيف وتوصيف المخاطر الشرعية.

مجالات تم التدقيق عليها:

1	تقرير التدقيق الشرعي الداخلي
2	ميزان المراجعة
3	الحسابات المفتوحة لدى البنوك
4	الأنشطة المستثمر بها
5	تعاملات الأوراق المالية
6	إجراءات إدارة المخاطر الشرعية

وبعد الحصول على التفسيرات والإقرارات من خلال الفحص والتوثيق والتي زودتنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بمدى التزام معاملات الصندوق وأنشطته وتعاملات الأوراق المالية بالمعايير المعتمدة أو بقرارات هيئة الرقابة الشرعية للصندوق والتي نعتقد بأن أعمال التدقيق التي قمنا بها توفر أساسا مناسباً لإبداء رأينا.

الرأي النهائي:

وبناءً على نتائج أعمال التدقيق فإن المعاملات والعمليات المالية ومعايير المخاطر الشرعية التي تم فحصها والاطلاع عليها تمت وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

راس المال المدفوع: 250.000 د.ك
سجل التجاري 116861

Tel:00965 22960565
Fax: 00965 22413369
P.O.box: 957 Surra
Code 45710
E-mail: da@tadqiq.com.kw
www.tadqiq.com.kw
State of Kuwait